Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 4, 2025, 6967

Deanship of Scientific Research

The Attributive Structure as a Predicate in Light of Modern Linguistic Approaches

Mohammad Abdel Rahman Hasan Alhejoj*

Arabic Language Department, Collage of Arts, The World Islamic Sciences and Education University, Jordan.

Received: 22/2/2024
Revised: 15/3/2024
Accepted: 28/4/2024
Published online: 10/3/2025

* *Corresponding author:*
mhejoj71@gmail.com

Citation: Alhejoj, M. A. R. H. (2025). The Attributive Structure as a Predicate in Light of Modern Linguistic Approaches. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(4), 6967.
https://doi.org/10.35516/hum.v52i4.6967

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study addresses the attributive structure of the sentence, starting from its meaning in deep structure and reaching its structure in surface form through the connection of sentence structure with the subject. The aim is to understand the opinions of ancient grammarians and discuss them in light of contemporary linguistic approaches.

Method: The study adopted a descriptive-analytical approach as a tool to examine the treatment of ancient grammarians of examples of attributive sentence structures and analyze them. Since this analysis relies on data from contemporary linguistic studies, it utilized the generative-transformational approach, the functional approach, and functional lexicogrammatical theory.

Results: The study revealed that the nominal sentence structures, whose predicate is an attributive structure, are transformed structures from deep structures that the language resorts to for purposes dictated by discourse context and the speaker's intention.

Conclusion: The study concluded that the connections in nominal structures whose predicate is an attributive structure are constructed by the language to establish relationships between structure elements, ensuring coherence and avoiding the idea of separation. Thus, they are interconnected and semantically and structurally cohesive structures.

Keywords: Subject, Predicate, Attribution, Connection

التركيب الإسنادي الواقع خبرًا في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديثة

محمد عبدالرحمن الحجوج البطوش*

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

ملخّص

الأهداف: تتناول هذه الدراسة التركيب الإسنادي الواقع خبرًا انطلاقًا من المعنى في البنية العميقة وصولًا إلى المبنى في البنية السطحية من خلال ارتباط تركيب الخبر بالمبتدأ، بهدف الوقوف على آراء النحويين القدامى، ومناقشتها في ضوء المناهج اللغوية المعاصرة.

المنهجية: اتخذت الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي أداة للوقوف على معالجة النحاة القدامى لأمثلة التركيب الإسنادي الواقع خبرًا وتحليلها، ولما كان هذا التحليل يستعين بمعطيات الدرس اللغوي المعاصر، فقد استعانت بالمنهج التوليدي التحويلي، والمنهج الوظيفي، والنظرية المعجمية الوظيفية.

النتائج: بيّنت الدراسة أنّ بنى الجمل الاسمية التي خبرها تركيب إسناديّ هي بنًى محولة عن بنى عميقة لجأت إليها اللغة لأغراض تتطلبها ظروف مقام الخطاب، وقصد المتكلم.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أن الروابط في البنى الاسمية التي خبرها تركيب إسناديّ روابط تصطنعها اللغة؛ لإقامة علاقات بين عناصر التركيب؛ أمنًا للبس من فكرة الانفصال، ومن ثَمّ فهي بنى مترابطة ومتماسكة دلاليًا وبنيويًا.

الكلمات الدالة: المبتدأ، الخبر، الإسناد، الربط

مقدمة

يعدّ النظام النحوي التركيبي، صاحب السلطان من بين سائر أنظمة اللغة العربية، المسؤول عن بناء الجملة ومعناها الدلالي، بل إن اللغة جنّدت النظامين الصوتي والصرفي لخدمته؛ " ليصوغا له صيغًا متعددة الاحتمالات في الاستعمال النحوي، ثم استودعت المعجم تلك الصيغ لتكون رهن إشارة النظام النحوي حين يطلبها"(حميدة، 1997)؛ لأن الأصل في الجملة أن تكون مقبولة نحويًا ودلاليًا، وهذه المقبولية تقع على عاتق النظام النحوي المسؤول عن تركيب عناصر الجملة وارتباطها، وإلّا تصدّع بنيانها، وانفصمت عراها التركيبية والدلالية. فالجملة أشبه بسلسلة متصلة الحلقات متماسكة، إذا انتزعنا منها حلقة، أو اختل التماسك عند حلقة من حلقاتها لسبب ما، أصبح لدينا سلاسل مستقلة لا تعطي المعنى نفسه في حال الاتصال.

ولما كان الأصل في الجمل الانفصال والاستقلال، والأصل في المفردات الارتباط والتركيب، كان لا بدّ من أداة تربط الجملتين لتصبحا جملة واحدة تؤدي معنى دلاليًا واحدًا، والغرض من الربط هو أمن اللبس في فهم الانفصال بين الجملتين(حميدة، 1997)؛ لأن من أصول العربية أنه "متى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة"(الأنباري، 1961).

يتخذ الإسناد في بناء الجملة في العربية طريقين؛ ينتج عن أحدهما الجملة الاسمية، وعن الآخر الجملة الفعلية، وقد يلجأ المتكلم إلى إجراء انزياحات في بنية الجملة لغرض يقصده، فينتج عنها بنًى لغوية جديدة مع المحافظة على المعنى العام؛ أي أن اللغة تتيح لأبنائها أن يعبروا عن المعنى الواحد بأساليب تركيبية متنوعة من خلال تغيير مواقع عناصر التركيب، وفق قيود تتحكم بسلامة بناء البنى الوظيفية، كقيد الانسجام (يفرض هذا القيد إلحاق قيمة واحدة بالمسند، وإلا نتجت بنية وظيفية غير منسجمة؛ أي لا يمكن لمسند معين في بنية وظيفية معينة أن يأخذ إلا قيمة واحدة على الأكثر، وهو يعمل كمصفاة؛ إذ يمكن من خلاله أن يرصد التوزيع التكاملي لعلامة الفاعل الضميرية) (الفهري، 1986)، وقيد التمام (ينص قيد التمام على أنّ لكل وظيفة نحوية ترد في صورة دلالية يجب أن تتوفر السمة (حم) على صورة دلالية، فمثلًا الفعل (ضرب) له بنية محمولية تظهر في القاعدة: حم ="ضرب < (فا) (مف) التي تبين بأنه محمول ثنائي يقيم توافقًا بين موضوعات الفعل والوظائف النحوية، ولذلك لا يصح أن نقول (ضرب زيدٌ)؛ لأن البنية الحملية غير تامة بحسب المدخل المعجمي للفعل (ضرب)، لأنها تفتقر إلى المركب الاسمي الذي يحمل وظيفة المفعول)(الفهري، 1986)، والقيد الأحادي(ينص هذا القيد على أن لكل سمة في بنية وظيفية معينة قيمة واحدة على الأكثر؛ أي باعتبار (وظ=وظ١... وظ ن) الذي يحدده (ع ⟵ وظ ع) تطبيقًا أحادي الجهة، ويعني هذا أن كل وظيفة نحوية يوافقها موضوع واحد على الأكثر، وهذا القيد يمكّن من إقصاء تراكيب غير سليمة البناء، مثل: قَتَلَ زيدًا؛ لأنه لا يوجد توافق بين البنية الحملية للفعل (قتل)، والبنية الوظيفية، لنقص البنية الحملية للفعل (قتل)، حيث أسند النصب للموضوع الذي يلي الفعل، فصارت بنيته (مف) وهذا غير صحيح، لأن الفاعل غير موجود، لكن إذا افترضنا استتار الفاعل فالبنية صحيحة)(الفهري،1986) و(أبو صيني، د.ت)، ومن ثَمَّ تتغير الوظيفة النحوية للعنصر المنقول عن موضعه في البنية العميقة، فينتج التغيير تركيبًا جديدًا تمثله البنية السطحية، يرتبط بسياق مقامي ويؤدي غرضًا يقصده المتكلم.

وآثرت استعمال مصطلح (التركيب الإسنادي) على مصطلح (الخبر الجملة)؛ لأن الجملة يجب أن يتوافر فيها عنصرا الإسناد والفائدة التامة، والأخير غير متوافر في هذا التركيب، فالمعنى غير مستقل، والإسناد وحده لا يكفي.(أبو المكارم، 2007). ومن الباحثين من فرّق بين مصطلحي (الجملة) و(الوحدة الإسنادية)، فأطلق مصطلح (الجملة) على " التراكيب الإسنادية الأصلية المقصودة لذاتها المستقلة بنفسها معنى ومبنى، الغانية عن غيرها"، وأطلق مصطلح (الوحدة الإسنادية) على "التراكيب الإسنادية الأصلية غير المقصودة لذاتها، التي تدخل في تراكيب أكبر منها ممثلة جزءًا منه" (بومعزة، 2014)؛ وأن "الوحدة الإسنادية دال يحيل إلى مدلول محدد ينبغي أن لا ينصرف ذهن المتلقي إلا إليه عند إطلاقه، هذا المدلول الذي يحمله هذا الدال المتمثل في الوحدة الإسنادية إنما هو التركيب الذي يتوافر فيه شرط الإسناد ولا يتوافر فيه شرط الاستقلال"(بو معزة، 2014)؛ أي أن الفرق الجوهري بينهما هو الاستقلال أو عدمه.

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة التركيب الإسنادي الواقع خبرًا، والوقوف على آراء النحاة ومناقشتها في ضوء المناهج اللغوية المعاصرة، وقد دفعني لدراسة هذا التركيب عدة أسباب، منها:

- عدم اطراد ما اشترطه النحاة في الجملة الواقعة خبرًا.
- غياب الرابط البنيوي في بعض الأداءات اللغوية الفصيحة، وتكلف النحاة بتقدير هذا الرابط.
- الوقوف على الانزياحات اللغوية التي يكون الخبر فيها تركيبًا إسناديًا؛ لأن هذه التراكيب تمثل بنًى سطحية محولة عن بنًى عميقة.
- ضرورة ربط الخصائص البنيوية للتراكيب بخصائصها المقامية؛ لأن الجملة وحدة لسانية تضبطها قوانين لغوية بنيوية (صوتية وصرفية ونحوية)، ومقامية (دلالية وتداولية)؛ ليستقيم تقدير الإعراب مع تفسير المعنى.
- لم أجد – حسب اطلاعي – من خصّ التركيب الإسنادي الواقع خبرًا في ضوء المناهج اللغوية المعاصرة بدراسة مستقلة متكاملة، ولا ننكر أن من الباحثين من تعرض لدراسة بعض التراكيب الإسنادية الواقعة خبرًا في بعض كتبهم، وقد أفاد البحث منها، وهي موجودة في تضاعيف البحث.

ولما كانت الدراسة ترنو إلى الوقوف على آراء النحاة في التركيب الإسنادي الواقع خبرًا (الخبر الجملة)، فقد أسلمني ذلك إلى اعتماد المنهج الوصفي

التحليلي في استقراء آرائهم وتحليلها، دون أن تلتفت إلى الجانب الدلالي كثيرًا، ولما كان هذا التحليل يستعين بمعطيات الدرس اللغوي المعاصر، فقد استعانت بالمنهج التوليدي التحويلي، والمنهج الوظيفي، والنظرية المعجمية الوظيفية التي تبناها عبد القادر الفاسي الفهري.

أما أهمية الدراسة، فأرجو أن تساعد في الكشف عن تباين الاستعمال اللغوي الفصيح في التعامل مع ربط التركيب الإسنادي الواقع خبرًا بالمبتدأ، وتعدد هذه الروابط، وانعدامها في بعض الأداءات اللغوية أحيانًا.

وقد اقتضت الدراسة أن تستمد مادتها من مصادر ومراجع متنوعة قديمة وحديثة، أثبتها في قائمة المصادر والمراجع.

- **حدّ الجملة**

يتردد في مظان النحو مصطلحا (الكلام والجملة)، حيث تباينت آراء اللغويين، قدماء ومحدثين، تجاههما، فمنهم من فرّق بينهما، ومنهم من جعلهما مترادفين (بو معزة، 2014)، فعدّهما ابن جني شيئًا واحدًا، يقول: "الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغانية عن غيرها"، وفي موضع آخر يقول: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل".(ابن جني، 1990)، ويعدّ ابن هشام أهم من شرح الفرق بين الجملة والكلام؛ فجعل الإسناد شرط الجملة، وجعل الفائدة شرط الكلام، ومن ثَمَّ لم يجعل الاستقلالية شرطا للجملة؛ فجملة الصلة والصفة والخبر والحال، كلها جمل لكنها ليست كلامًا (ابن هشام.1985). وكذلك تباينت آراؤهم في حدّها حتى ربا على ثلاثمئة تعريف من أفلاطون (ت 347 ق.م) إلى يومنا هذا، مما يوحي بصعوبة تحديد مفهومها(نحلة، 1991)، لذلك لم يحدّها سيبويه (ت 180ه)، مع أنه مثل عليها وردف بها الكلام(سيبويه، 1988)، وأول من حدّها المبرد (ت 285ه) بقوله:"وإِنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعا لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب"(المبرد، 1994)، وقيّدها ابن السراج (ت 316ه) بالنعت، فاصطلح عليها الجمل المفيدة، فقال: "والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر"(ابن السراج، 1999)، وتقييده هذا يوحي بأن هنالك جملًا غير مفيدة، ومن ثَمَّ لا يشترط فيها الإفادة. فمثلًا جملة نعم وبئس وحبذا ولا حبذا – على حد من ذهب إلى فعليتها – لا تحقق فائدة إذا اقتصر التركيب على الفعل والفاعل إلا بذكر المخصوص أو تقديره.

وتباينت أيضًا آراء اللغويين المحدثين في كون الجملة قضية إسناديه، فذهب إبراهيم أنيس، وعبدالرحمن أيوب إلى أن فكرة الإسناد ليست لازمة لصحة الجملة (أنيس، 1966) و(أيوب، 1957)، في حين تمسك مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي بفكرة الإسناد. (المخزومي، 1986) و(السامرائي، 1966).

ومن اللغويين المحدثين من فرق بين الجملة نمطًا (Typ)؛ أي يمكن استخدام التركيب نفسه في سياق آخر من متكلم آخر، والجملة بوصفها حدثًا كلاميًا واقعيًا تنتمي إلى الكلام الفردي (Parole)؛ أي لا يمكن أن يستدل على الجملة إلا من خلال الحدث الكلامي(نحلة، 1991)، فمثلًا عبارة (المبتدأ والخبر جملة اسمية)، تصف نموذج الجملة الاسمية، بينما تصف عبارة (محمد قائم جملة اسمية) مثالًا واقعيًا لهذا النموذج المشار إليه في العبارة الأولى، ومن ثَمَّ لا بدّ من التمييز بين نماذج الجمل في اللغات وأمثلتها المستعملة(أيوب، 1957) و(نحلة، 1991).

ويرى عبدالقاهر الجرجاني أنّ الجملة ذات معنى دلالي واحد، لا عدّة معانٍ(الجرجاني، 1992)؛ أي ذات كيان مستقل بنفسه، يمثل وحدة تامّة نحويًا ودلاليًا، غير أن النظام النحوي هو النظام التركيبي في اللغة دون سائر أنظمتها الأخرى المسؤول عن بناء الجملة بحيث تؤدي معنى واحدًا. (حميدة، 1997).

- **معايير تصنيف الجملة**

تعددت تصنيفات الجملة حسب نظرة اللغويين إليها، فصُنفت وفق معايير مختلفة، منها: معيار البساطة والتركيب، والتمام والنقصان، والاستقلال وعدمه، والتركيب الداخلي للجملة، والترتيب وإعادة الترتيب، والدلالة العامة للجملة، وعلاقة الحدث والمحدث، والأساس وما تحول عنه (نحلة، 1991).

وتتناول هذه الدراسة معيار التركيب الداخلي للجملة؛ أي أنها ستقتصر على الجملة التي يكون فيها المسند تركيبًا إسناديًا، ودراستها في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث.

ذكر النحاة أن الخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة، ويأتي مفردًا وجملة، أما إن جاء شبه جملة فعند جمهورهم أنه متعلق بالخبر لا الخبر نفسه، واختلفوا في تقديره، فبعضهم يقدره فعلًا، بمعنى (استقر أو كان)، معللين ذلك بأن أصل العمل للفعل، وهو هنا عامل في الظرف والجار والمجرور، وبعضهم يقدره اسمًا، بمعنى (كائن أو مستقر)، معللين ذلك بأن الأصل في الخبر أن يكون مفردًا، والتقدير عند ابن هشام بحسب المعنى، فإن أُريد الحال أو الاستقبال قُدِّرَ باسم (كائن أو مستقر)، وإن أُريد المضي قُدِّرَ بفعل (كان أو استقر)، أو وصفهما، وقد أشار إلى أن هذا التقدير لا ينسحب على الحال السادة مسد الخبر، قال:"وَقد أغفلوه مَعَ قَوْلهم فِي نَحْو ضربي زيدًا قَائِمًا إِن التَّقْدِير (إِذْ كَانَ) إِن أُرِيد الْمُضِيّ، أَو (إِذا كَانَ) إِن أُرِيد بِهِ الْمُسْتَقْبل وَلَا فرق. وَإِذا جهلت الْمَعْنى فَقدّر الْوَصْف فَإِنَّهُ صَالح فِي الْأَزْمِنَة كلهَا وَإِن كَانَت حَقِيقَته الْحَال ... وَلَا يجوز تَقْدِير الْكَوْن الْخَاص كقائم وجالس إِلَّا لدَلِيل وَيكون الْحَذف حِينَئِذٍ جَائِزًا لَا وَاجِبًا"(الأنصاري، 1985)، ويرى فاضل السامرائي أنه "إذا أريد الحدوث قدر فعل بحسب الزمن، وإذا أريد الثبوت قدر اسم"(السامرائي، 2022)، وذهب بعض النحاة إلى أن الخبر شبه الجملة قسم قائم برأسه من غير تعليق(الأندلسي، 1998) و(السامرائي، 2022).

ومن الملاحظ أن التركيب الواقع خبرًا يختلف عن الخبر المفرد، إذ لا يمتلك التركيب الواقع خبرًا صلاحية الارتباط بالمبتدأ كما هو الحال في الخبر

المفرد، لذا لجأت اللغة إلى حشد قرائن لفظية كالعلامة الإعرابية، والمطابقة، والبنية الصرفية؛ لتكون معينة على إيضاح علاقة الارتباط بين المبتدأ وخبره المفرد، "أما الخبر الجملة فقد حرمه تكوينه التركيبي من الاستفادة بهذه القرائن، فأصبح عُرضةً للّبس في فهم انفصاله عن المبتدأ، ومن هنا لجأت اللغة إلى اصطناع علاقة الربط بينه وبين المبتدأ لأمن لبس الانفصال" (حميدة، 1997)، لذلك اشترط النحاة في التركيب الإسنادي الواقع خبرًا إن كان أجنبيًا عن المبتدأ؛ ليكون التركيب متماسكًا، ثلاثة شروط (الأنصاري، 1998):

الأول: اشتماله على رابط يربطه بالمبتدأ.

الثاني: ألّا يكون ندائيًا. فلا يجوز وقوع (يا أعدل الناس) خبرًا في جملة (محمد يا أعدل الناس).

الثالثة: ألّا يكون مصدّرًا بـ(لكن، أو بل، أو حتى).

فهذه الشروط موضع إجماع عند النحاة، وأضاف ثعلب شرطًا رابعًا، وهو ألّا يكون التركيب الواقع خبرًا جملة قسم، نحو (زيد والله إن قصدته ليعطينك)، وزاد أيضًا ابن الأنباري شرطًا خامسًا، وهو ألّا يكون جملة إنشائية، نحو (زيد اضربْه)، وأجاز جمهور النحويين مجيئه جملة إنشائية، وتأوّله ابن السراج على تقدير (قول) تشبيهًا له بالنعت، حيث قدر جملة الطلب السابقة بـ(زيد مقول فيه اضربه) والتقدير "غير لازم عند الجمهور في الخبر، وإن لزم في النعت، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه التمييز، فيجب أن يكون معلومًا قبل الكلام، والخبر يقصد منه الحكم، فلا يلزم أن يكون معلوما قبل الكلام"(الأنصاري، 1998)، و"أَمّا نحو: زيد إنّه قائم، فإن الخبر هنا وقع جملة، فأصلُه الأول جملة الخبر، وجملة الخبر في الأصل مستقلّةٌ، ووقوعُها خبرًا عارضٌ، وإذا كان كذلك فلم تقع (إنّ) إلا في الابتداءِ، فوجب الكسر". (الشاطبي، 2007).

وتعزز مثل هذه الشروط براجماتية اللغة، وتداولية الخطاب؛ لأن اللغة مسلك اجتماعي، فالعلاقة بين الأفراد قد تكون قوية ووثيقة تمثلها صلة قرابة، أو منفعة، أو صداقة، أو غيرها، فعندئذٍ لا تحتاج إلى دلائل تثبتها وتؤكدها، وقد تكون العلاقة ضعيفة، أو بعيدة، فحينئذٍ تحتاج إلى ما يقويها، وكذلك مسلك اللغة يأتي الكلام بسيطًا غير مؤكد، أو مؤكدًا بحسب حال المخاطب وظروف الكلام، كذلك تصدق هذه الفكرة على علاقة المبتدأ بجملة الخبر، أمّا إن كان الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى فلا يحتاج إلى رابط يربطه بالمبتدأ، وأمّا إن كانت جملة الخبر أجنبية عن المبتدأ فإنها تحتاج إلى رابط يربطها به. (البغدادي، 1414هـ).

تراكيب الخبر في ضوء مناهج النظر الحديثة

- **تراكيب الخبر الاسمية ذات الرابط الضميري البارز**

يأتي الخبر تركيبًا اسميًا، رابطه ضمير بارز، نحو **(الظّلمُ مرتعه وخيم)**، حيث تمثل البنية السطحية جملة كبرى، وبنيتها العميقة جملة صغرى هي (مرتعُ الظلمِ وخيمٌ). ونلاحظ أن المبتدأ مركب إضافي مكون من عنصرين: الرأس (المضاف)، والفضلة (المضاف إليه)، ولمّا كانت فضلة المضاف (الظلم) بؤرة الحدث الكلامي، ومركز المعنى في الجملة، واستدعى سياق المقام العناية والاهتمام بها، نُقلت إلى بداية الجملة للأهمية؛ لأن العرب تقدم ما هم ببيانه أعنى؛ أي تفكيك إلى اليمين، ولا يكون إلا بالارتفاع؛ أي خارج البنية الحملية، بحسب مقولات النظرية المعجمية الوظيفة، وبنقل الفضلة فُرّغ رأس المركب الإضافي مقوليًا، فصارت الجملة بعد النقل (الظلمُ مرتعٌ وخيمٌ)، وهذه الجملة وإن صحت من حيث الصنعة النحوية والمعنى إلا أن معناها لا يكافئ جملة (الظلم مرتعه وخيم)، فالأولى إخبار من غير تأكيد، بخلاف الثانية الدلة على تأكيد الخبر، ولتجنب فساد المعنى، لا بد للعنصر المفكك أن يترك أثرًا (ضميرًا) مكانه؛ ليحافظ على المعنى المركزي للجملة، ويؤكد الكلمة المحورية (الظلم)، فظهرت الجملة في بنيتها السطحية (الظلم مرتعه وخيم)، وهذا الضمير وسيلة ربط بين العنصر المفكك، والجملة الحملية نفسها، لتكون الجملة الكبرى جملة متماسكة، كما أنه يبعد احتمالية النعت عن لفظة (وخيم)، ويخلصها للخبرية فحسب، وأن هذا التحول عزّز المعنى المحوري للجملة المتمثل بالتحذير من ارتكاب الظلم، وأكده.

ومن التراكيب التي يكون فيها الخبر تركيبًا اسميًّا رابطه ضمير بارز، قولهم: **(زيد أنا ضاربه)**، والبنية الوسيطة لهذا التركيب (أنا ضاربُ زيدٍ)، (تميز قواعد النظرية التوليدية التحويلية ونماذجها بين الرتب، فالرتبة الموجودة في البنية العميقة قد تختلف عن الرتبة الموجودة في البنية الوسيطة، أو الرتبة الموجودة في البنية السطحية، ومن الخطأ المساواة بين الرتبة العميقة والرتبة الأصلية (Basic Ordaer)، ولذلك اختلف اللغويون في تحديد البنية الأصلية للغات، فيرى (كرينبرك) و(تشومسكي) أن الرتبة الأصلية للغة الإنجليزية هي من نوع (SVO)، ويراها مككولي من نوع (VSO)، وكذلك تباينت آراء اللغويين العرب في أصل الرتبة في اللغة العربية، فمنهم من يراها من نوع (ف فا مف)، ومنهم من يراها من نوع (فا ف مف) (الفهري،1986) و(البطوش،2022). إذ نُقلت فضلة المركب الإضافي إلى الربض الأيمن (تفكيك إلى اليمين)، ولا يكون التفكيك إلا بالرفع فصارت البنية بعد نقل الفضلة (زيدٌ أنا ضاربٌ) إذ عاد التنوين بعد حذف المضاف إليه، لكن هذا التركيب ملبس من حيث الدلالة؛ لأن المضروب غير محدد، فيحتمل أن يكون زيدًا أو غيره، وفاسد من حيث التركيب؛ لأن البنية الحملية للمشتق تحتاج مفعولاً به، حسب قيود سلامة البنى الوظيفة (قيد التمام)، فضلًا عن أن دلالة التركيب توحي بالتهديد، وليس بالتحقيق، فالمتكلم يهدد بالضرب، والمضروب غير معروف، لذلك نجد تباينًا في المعنى بين البنية السطحية (زيد أنا ضاربه) والبنية العميقة (زيد أنا ضاربٌ)، ولكي يتحقق المعنى العميق في البنية السطحية لا بد أن يترك العنصر المفكك (زيد) أثرًا ضميريًا مكانه؛ ليصحح التركيب، وينفي الاحتمال الدلالي عن ذهن المخاطب أو المتلقي في كون المضروب شخصًا آخر غير زيد، ويجعل التركيب متماسكًا ومنسجمًا، لذا ظهر التركيب في

بنيته السطحية (زيدٌ أنا ضاربُه)، دلالة على المعنى الذي يقصده المتكلم من غير لبس في المعنى أو فساد في التركيب.

أما البنية التوليدية الأصلية لهذا التركيب، فهي من نمط (ف فا مف)، وهي (ضربتُ زيدًا)، فنُقل ضمير الفاعل (تُ) إلى الربض الأيمن للجملة، فانقلب من حالة الاتصال إلى حالة الانفصال؛ لأنه لا يوجد ما يتصل به، فصار التركيب بعد هذا التحويل (أنا ضرب زيدًا)، غير أن هذه البنية لا تصح من حيث التركيب؛ لأن المحمول الفعلي للفعل (ضرب)، حسب قيد التمام ومقولات النحو الوظيفي، يحتاج إلى موضعين: (س[1]) يحمل وظيفة دلالية (منف)، ووظيفة تركيبية (فا)، و(س[2]) يحمل وظيفة دلالية (متق)، ووظيفة تركيبة (مف). فالموضع الأول (س[1]) نقل إلى يمين الجملة، ولم يترك أثرًا ضميريًا مكانه، لذلك لا بد من تدخل قانون المطابقة ليطابق الخبر (البنية الحملية للفعل ضرب) المبتدأ، فتحولت البنية الحملية من بنية فعلية إلى بنية اسمية، فصارت (أنا ضاربٌ زيدًا)، ولما كان الضرب واقعًا على زيد فيما ما مضي، حسب دلالة البنية التوليدية الأصلية، فإن التركيب (أنا ضاربٌ زيدًا) لا يصلح للدلالة على هذا المعنى؛ لأن الدلالة التي يحملها هذا التركيب هي التهديد الذي سيقع في المستقبل، ولكي تتحقق دلالة التحقيق المتمثلة بالمضي، لا بد من إضافة المشتق إلى مفعوله، فأصبحت البنية الجديدة للتركيب (أنا ضاربُ زيدٍ)، ولما كان (زيد) هو البؤرة الرئيسة في التركيب، وبؤرة الحدث قُدم إلى الربض الأيمن (تفكيك إلى اليمين) ولا يكون إلا بالرفع، وترك مكانه أثرًا ضميريًا تمثل بالضمير(ه)، فصارت البنية السطحية للتركيب (زيدٌ أنا ضاربه)، فحقق هذا الضمير تماسك التركيب، وتأكيد المعنى، فضلًا عن أنه أبعد اللبس عن احتمالية أن يكون المضروب شخصًا غير زيد، نتيجة الربط الإحالي، وحققه في (زيد).

كما "أنّ الغرض من الربط بالضمير هو الاختصار، وأمن اللبس بالتكرار وإعادة الذكر، فوجود الضمير يشير إلى تعلق الجملة الثانية بصاحب الضمير، ولولا وجود الضمير لنشأ لَبْسٌ في فهم الانفصال بين الجملتين". (حميدة، 1997).

- **تراكيب الخبر الاسمية ذات الرابط الضميري المقدّر**

ثمة فصيلة من اللغات لا يحتاج فيها المبتدأ إلى رابط يربطه بالجملة التي تليه، أما في العربية فيتطلب المبتدأ رابطًا يربطه بجملة الخبر، غير أن هذا الربط ليس ضروريًا أحيانًا، فهنالك أداءات لغوية تخلو منه، نحو (السمن منوان بدرهم)، و(زيد نعم الرجل)، ويرى بعض اللغويين أن المبتدأ الحقيقي هو الذي لا يربطه بما بعده رابط بنيوي، وجعلوا هذا معيارًا في تقسيم اللغات؛ إذ قسموا اللغات وفق ذلك إلى قسمين (المتوكل، 1985):

- لغات يغلب فيها (المبتدأ الحقيقي) كاللغة الصينة.
- ولغات لا تعرف (المبتدأ الحقيقي) كاللغات الهندية - الأوروبية بصفة عامة.

أما اللغة العربية فتقع وسطًا بين القسمين السابقين كونها لغة يرد فيها كل من المبتدأ المستلزم للرابط، والمبتدأ الذي لا يستلزم رابطًا (المبتدأ الحقيقي)، وإن كان المبتدأ الذي يستلزم رابطًا أكثر دورانًا. غير أن النحاة يقرون بأن المبتدأ الذي خبره جملة لا بد له من رابط، فإن لم يكن بارزًا ذهبوا إلى تقديره.

ومن التراكيب التي يكون فيها الخبر تركيبًا اسميًّا رابطه ضمير مقدر، قولهم: **(السمن منوانِ بدرهم)**، وهذا التركيب جاء مخالفًا لشروط الجملة الواقعة خبرًا؛ لأنه لا يشتمل على رابط، ولذلك راح النحاة يقدرون هذا الرابط؛ لتطرد القواعد والأحكام التي قرروها، فقدروه بـ(السمن منوان منه بدرهم)، وعمموا هذا الرابط (الضمير) على كل الجمل المماثلة لهذا التركيب.

كذلك اصطدمت النظرية المعجمية الوظيفية التي تبناها الفهري بهذه الأنماط اللغوية التي لا تنطبق عليها مقولات التفكيك والتبئير؛ لأن العنصر المفكك لم يترك أثرًا ضميريًا، كما في بنية تركيب (السمن منوان بدرهم)، لذلك ذكر الفهري أن المقاربة التحويلية للتفكيك غير لائقة لتحليل مثل هذه التراكيب اللغوية؛ لأن المكان المصدر لا يشغله ضمير دائمًا؛ أي لم يترك العنصر المفكك أثرًا ضميريًا مكانه، فلجأ إلى افتراض قاعدة مقولية من نوع:[جً: (بؤ) جَ] ؛ لتوليد مثل هذه البنى، وهذه القاعدة تفترض أن العنصر المفكك يولد أصلًا في مكان خارج الجملة (ج)، وهذه المقاربة القاعدية للتفكيك تجعل القاعدة الأساسية السابقة قاعدة تأويلية لا تحويلية، لذلك غلّب الفهري ظنّه أنها تنتمي إلى نحو الخطاب (Discourse Grammar)، لا إلى النحو الجملي (Sentence Grammar)، أو إلى المكون الذَّرَعي (Pragmatice Component) الذي يحدد نوع الصلة بين الموضوع / البؤرة (العنصر المفكك)، والمركب الاسمي الموجود داخل الإسقاط المؤاخي (البنية الحملية)، كما أن خرق القيود التحويلية في ضوء القاعدة السابقة يعد أمرًا طبيعيًا؛ لأن البنى اللغوية السابقة تنتمي إلى نحو الخطاب الذي تضبطه القواعد التأويلية وليست التحويلية للتخلص من إشكالية مقولة التفكيك لتلك البنى اللغوية السابقة، ويرى الفهري أن البنى اللغوية التي تترك أثرًا ضميرياً، كما في (زيدٌ ضربته) تولد تحويليًا، والبنى اللغوية التي لا تترك أثرا ضميريًا، كالبنى السابقة، تولد قاعديًا، لكن القاعدة السابقة لا تصلح لتحليل التراكيب اللغوية التي يكون فيها التفكيك إلى اليسار، نحو (ضربني أخوه زيد)، لذا لجأ الفهري إلى تعديلها لتكون من نوع:[جً: (بؤ) جَ (بؤ)] (الفهري، 1986)؛ لتطرد له البنية الأصلية للجملة العربية التي تبناها (ف فا مف).

ويمكن معالجة البنى اللغوية التي لا تترك أثرًا ضميريا، كتركيب (السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ)، في ضوء مناهج النظر الحديثة، فبنية هذا التركيب محولة عن بنية عميقة، هي (منوا السمن بدرهم) المكونة من مركب اسمي إضافي (مبتدأ) ومركب حرفي شبه جملة (خبر)، وهذا التركيب يمثل أسلوبًا خبريًا يحتمل تداوليًا الصدق أو الكذب، والعلاقة بين عنصري المركب الإضافي قائمة على مستوى البنية المكونية، إذ تكتسب فيها البنية الإضافية دلالتها من

فضلتها، ولأهمية الفضلة وكونها محور الحديث، والعنصر المهم لدى المخاطب أو المتلقي، قُدّمت إلى صدر التركيب (تفكيك إلى اليمين، ولا يكون إلا بالارتفاع، سواء كان المكان المصدر مجرورًا او مرفوعًا حسب مقولات النظرية المعجمية الوظيفية)، ومن ثَمّ فُرِّغَ رأس المركب الإضافي مقوليًا، ولم يترك أثرًا ضميريًّا مكانه، لذلك عادت نون المثنى لزوال علة حذفها، فظهر التركيب في بنيته السطحية المتداولة (السمن منوانِ بدرهم)، لكن هذا التركيب، كما أسلفت، لاحن في نظر النحاة، كون المبتدأ نكرة بلا مسوّغ، وجملة الخبر بلا رابط، فلذلك راح النحاة يتأوّلون هذا التركيب ويقدرون صفة مشتملة على ضمير، سوّغت مجيء المبتدأ نكرة، والخبر جملة، وجوّز النحاة حذف هذا الرابط بشرطين: الأول أن يكون مجرورًا بحرف جر، والآخر ألّا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل جديد(الأنصار، 1998)، وذكروا أنه حذف تخفيفًا للعلم به(الأنباري، 1999)، وهذه المسوغات التي ذكروها فرضتها القواعد والأحكام المتعلقة بسمات المبتدأ، وشروط الجملة الواقعة خبرًا.

ويتبدّى لي، في تصور ظروف المقام الذي قيل فيه هذا التركيب، أن هنالك بنية استفهامية وسيطة بين البنيتين التوليدية الأصلية (منوا السمن بدرهم)، والسطحية (السمن منوان بدرهم)، هي (أمنوا السمن بدرهم؟)، ثم قدمت فضلة المركب الإضافي (السمن) إلى يمين التركيب (تفكيك إلى اليمين)؛ لأنها اللفظة المحورية المهمة في التركيب، فصارت بنية التركيب بعد هذا التحويل (السمن أمنوا بدرهم) لكنها جملة لاحنة؛ لأنه لا مسوّغ لحذف نون رأس المركب الإضافي بعد نقل فضلته (المضاف إليه)، لذلك عادت نون المثنى لزوال علة حذفها، فصار التركيب (السمن أمنوان بدرهم؟)، ثم حذفت همزة الاستفهام؛ لعلم المخاطب بها، فهي معلومة من السياق الدال على استنكار أن يكون منوا السمن بدرهم، وجريًا على عادة العرب في حذفها؛ لأن حذفها شائع في كلام الله تعالى، وكلام العرب، وعوّض عن حذفها بنبر المبتدأ (منوان)، فظهرت البنية السطحية للتركيب (السمن **منوانِ** بدرهم)، فظاهر التركيب أنه متصل، لكن تقدير الهمزة يجعله منقطعًا، وهذا ما جوّز الابتداء بالنكرة، وإن كانت مقولات النظرية المعجمية الوظيفية لا تشترط أن يكون المبتدأ معرّفًا(الفهري، 1986).

ودفعني إلى هذا التحليل تصوّري لظروف الخطاب والمقام الذي قيل فيه هذا التركيب، وهو اجتهاد التمسته من انزياح هذا التركيب عن أصله، ومخالفته للشروط التي أقرّها النحاة في التركيب الواقع خبرًا، أمّا تقدير النحاة للضمير (منه)، فهذا يتفق ونظرتهم لهذا التركيب في عدّه تركيبًا خبريًا، وهو مبدأ سليم لا أنكره وفق رؤيتهم.

- **تراكيب الخبر الاسمية ذات الرابط الإشاري**

ومن التراكيب التي جاء فيها الخبر تركيبًا إسناديًّا رابطه اسم إشارة، قولهم: 1.**(الإحسان ذلك خلق كريم)**، و2.**(الإساءة تلك خلّة ذميمة)**، عند من أعرب اسم الإشارة مبتدأ ثانيًا، لا تابعًا.

والبنية الأصلية للتركيبين السابقين هي على التوالي: (خلقُ الإحسان كريم)، و(خلّة الإساءة ذميمة)، وهذه البنى تدل على عموم الإحسان، وعموم الإساءة، من غير تخصيص أو تحديد، فأي نوع من الإحسان هو خلق كريم، وأي نوع من الإساءة هو خلق ذميم. ثم قدمت فضلة المضاف (تفكيك إلى اليمين) من غير أن تترك أثرًا مكانها، إشعارًا بعظم المتحدث عنه كما في التركيب الأول، وإهانة المتحدث عنه وذمّه، كما في التركيب الثاني، فصار التركيب بعد تقديم فضلة المضاف (الإحسان خلق كريم)، و(الإساءة خلّة ذميمة).

ولما كانت دلالة الإحسان عامة، أراد المتكلم أن يخصّ ذلك الإحسان الذي يعلمه المخاطَب ويعهده حتى لا يذهب ذهنه وفكره إلى إحسان آخر، فقال: (ذلك الإحسان خلق كريم)، حيث زاد عنصرًا جديدًا في التركيب (اسم الإشارة)؛ لتعيين مدلوله، وجعل التركيب أكثر وضوحًا، فضلًا عن خفته في عدم تكرار الاسم، وهو يشير –هنا- إلى الاسم بعده.

فمن مقاصد المتكلم تعيين المتحدَّث عنه، وتمييزه في ذهن المتلقي أو المخاطب، مبالغة في تعيينه، إطراء، كما في ج(1)، أو هجاء، كما في ج(2)، فدلالة اسم الإشارة تكمن في تحديد المشار إليه تحديدًا ظاهرًا متميزًا عن غيره؛ لأن المخاطب أو المتلقي يحتاج إلى إشارة حسية تشعره بالمتحدَث عنه، تكريما أو إهانة له، بحسب السياق، كما أن من دلالات أسماء الإشارة تنزيل المعنويات الفكرية منزلة الأشياء الحسية(حبنكة، 1996).

وتعدّ لفظة (الإحسان) محور الحديث، ومحط اهتمام المخاطب أو المتلقي، وحتى لا يتبادر إلى ذهن المتلقي شيء آخر عندما أشار المتكلم بـ(ذلك)، كما أن إعراب لفظة (الإحسان) قبل التقديم كان بدلًا، والبدل يمكن أن يتغير بخلق آخر غير الإحسان، بادر المتكلم بتقديم البدل (الإحسان) على المبدل منه، ليتصدر التركيب، ويبتدئ به الكلام؛ لذلك قدم (الإحسان) لأهميته (تفكيك إلى اليمين)، لكنه لم يترك أثرًا ضميريًا مكانه، فصار التركيب بعد هذا التحويل (الإحسان ذلك خلق كريم)، فتحولت بنية التركيب من البنية البدلية إلى البنية الوصفية، والوصف أكثر تأكيدًا من البدل؛ لأن المبدل منه على نية الطرح، فجاء اسم الإشارة رابطًا للتركيب، ومخالفًا للأصل؛ لأن الأصل في أسماء الإشارة أن تشير إلى اسم لاحق، لا سابق، غير أنه هنا أشار إلى اسم سابق، وهذا الانزياح في التركيب لفت المخاطَب إلى أن الإحسان معهود لدى طرفي الخطاب (المتكلم والمخاطَب). وبهذا التحليل نميل إلى إعراب اسم الإشارة في مثل هذه التراكيب صفة، لا مبتدأ ثانيًا.

ومن ذلك أيضًا تركيب **(ولباسُ التقوى ذلك خير)** في قوله تعالى: {يا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً يُوارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ ذلِكَ مِنْ آياتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ} [الأعراف: 26]، ويتبدّى لي أن البنية الأصلية لهذا التركيب القرآني، هي (التقوى خيرُ لباس)، وهذه البنية جملة اسمية

مكونة من مبتدأ (التقوى) وخبر (المركب الإضافي: خير لباس)، ولمّا كان مدار الكلام ومحوره عن اللباس اختلف المفسرون في دلالته بين الإيمان، والحياء، والعمل الصالح، وحسن الخلق، والسمت الحسن في الوجه، وخشية الله، وستر العورة، وغيرها مما ذكروه في تفسير هذه الآية، ويبدو أن البنية التوليدية لهذا التركيب هي التي سمحت بالتعدد الدلالي لكلمة (لباس) كون مركبها (خير لباس) جاء إخبارًا عن المبتدأ المعنوي (التقوى)، ولباس التقوى استشعار النفوس تقوى الله، وتقوى الله يشمل ما سبق ذكره من إيمان وحياء وستر عورة... قال الطبري معلقًا على ذلك: "لأن مَنْ اتقى الله كان به مؤمنًا، وبما أمره به عاملًا ومنه خائفًا، وله مراقبًا، ... ومَنْ كان كذلك ظهرت آثار الخير فيه، فحسن سَمْته وهَدْيه، ورُئِيَتْ عليه بهجة الإيمان ونوره"(الطبري،2001)، وقد قرأ سكن النحوي (ت 513ه) (المعروف بابن النحوي): {لبوسُ التقوى}(ابن عطية،1422ه) إشارة إلى هذه المعاني المتعددة. ولما كانت فضلة المركب الإضافي (لباس) هي بؤرة الحدث الكلامي ومحوره المهم قدّمت، وأضيفت إلى كلمة التقوى؛ لأنه لا يصح الابتداء بالنكرة بلا مسوّغ، فصارت البنية الجديدة (لباس التقوى خير)، وهذه البنية قرأ بها عبدالله بن مسعود وأبيّ بن كعب؛ أي من غير (ذلك) (ابن خالوية،1401ه)، غير أن هذا التركيب يبدو منفصلًا عن أول الآية، وأن لباس التقوى ليس له صلة باللباس الأول الذي يواري السوءة، وحتى يبتعد هذا الاحتمال، المتمثل بانفصال المعنى، عن الذهن جيئ باسم الإشارة (ذلك) ليربط التراكيب ببعضها، فاللباس الذي يواري السواءات هو اللباس نفسه الذي يستر العورة، فاسم الإشارة جاء صفة للباس التقوى ورابطًا لتراكيب الآية، وهذا يجعلنا نميل إلى تفسير من قصد بلباس التقوى ستر العورة، والتقوى مشتقة من الوقاية؛ أي الستر والحماية.

وقد قرئت كلمة (لباس) بالنصب أيضًا عطفًا على الريش، واختلفوا في إعراب اسم الإشارة (ذلك)، فمنهم من أعربه مبتدأ ثانيًا، ومنهم من أعربه نعتًا، وإليه أميل.

- **تراكيب الخبر الاسمية ذات الرابط الاسمي (المبتدأ) المكرر**

ومن التراكيب التي جاء فيها الخبر تركيبًا إسناديًا رابطه تكرار المبتدأ، قوله تعالى: **{الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ}** (القارعة، 1،2)، ومثلها قوله تعالى: {الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ} (الحاقة: 1،2)، وقوله تعالى: {وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ} [الواقعة: 27]. وقد ذكر النحاة أن الرابط في تلك التراكيب هو إعادة لفظ المبتدأ بعينه؛ أي أن الاسم الظاهر حلّ محل الضمير في ربطه تركيب الخبر بالمبتدأ، وجعلوه قياسًا في معرض التفخيم والتعظيم.(النشتري،1985)، فتكون الْجُمْلَة خَبرا عَنْهَا وَلَا ضمير فِيهَا يعود على الْمُبْتَدَأ لِأَنَّهَا مَحْمُولَة على معنى مَا أعظمها وأهولها.(القيسي،1405ه). كما أن العربية حين تجد أن الإضمار قد يؤدي إلى اللبس، فإنها تعدل عنه إلى الإظهار، فمثلًا يقال: جاء غلام زيد وزيد، ولا يقال جاء غلام زيد وهو.

ويتبدّى لي أن البنية التوليدية لقوله تعالى: {الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ} هي (ما القارعة؟)، ولما كانت لفظة القارعة محور الكلام ومحط اهتمام المخاطَب قُدّمت (تفكيك إلى اليمين)، فصار التركيب (القارعة ما؟) غير أن هذا التركيب يعدّ لاحنًا؛ لأن (ما) لها حق الصدارة، وفي ضوء مقولات النظرية المعجمية الوظيفية لا بد من أن يترك العنصر المفكك أثرًا ضميريًا مكانه، فصار التركيب (القارعة ما هي؟) وقد أشار إلى هذه البنى بعض اللغويين والمفسرين.(القيسي،1405ه) و(الأندلسي،1998)، ووضع الظاهر موضع الضمير لا يجوز إلا في مواضع التفخيم والتهويل، ووضع الظاهر موضع المضمر – هنا - جاء لغرض بلاغي يتمثل في تأكيد التهويل والتحذير والتعظيم من شأن القارعة، ولكمال العناية به.(الدسوقي، د.ت)، والاسم الظاهر أقوى في الدلالة من الضمير؛ لأنه لا يحتاج إلى مرجع يفسره، بخلاف الضمير.(حسن، د.ت)، فظهرت الآية في بنيتها السطحية {القارعة، ما القارعة}، وقد قرأها عيسى بالنصب على تقدير احذروا القارعة.(السمين، د.ت)، وذكر الزجاج أن العرب تحذر وتغري بالرفع كالنصب.(الأندلسي،1420ه).

- **تراكيب الخبر الفعلية ذات الضمير البارز**

يعد "الفعل محور الجملة، ومركز التركيب فيها، والمتحكم في عناصرها الأساسية، به يبدأ التحليل، وإليه يرجع تحديد العناصر التي ترد مع الفعل في الجملة عددًا ونوعًا، وهو العقدة المركزية"(نحلة،1991).

ومن العناصر التي يتطلبها الفعل وتتعلق به مباشرة: المسند إليه، والمفعول المباشر، والمفعول غير المباشر، وهنالك عناصر ثانوية لا تشترك في الحدث ولا تتعلق بالفعل، لكنها تبين أحوال الحدث مكانًا وزمانًا وجهةً.(نحلة،1991).

يأتي الخبر تركيبًا فعليًا رابطه الضمير البارز العائد على المبتدأ، نحو **(زيدٌ قام غلامُه)**، ويمثل هذا التركيب بنية سطحية، بنيتها العميقة (قام غلامُ زيدٍ)، حيث نُقلت فضلة المركب الإضافي (زيد) خارج البنية الحملية (تفكيك إلى اليمين)، ويشغل العنصر المفكك موقع المبتدأ؛ لأن التفكيك لا يكون إلا بالارتفاع، ويشكل مجال الخطاب للبنية الحملية التي تليه، كما أنه لا يخضع للقيود التي يفرضها المحمول على موضوعاته، غير أنه يحمل وظيفة دلالية وتركيبة خلافًا لمقولات النحو الوظيفي عند سيمون ديك والمتوكل، إذ يرى المتوكل أن المبتدأ يقع يمين الحمل، ولا يشكل موضوعًا من موضوعات الحمل، ولا يخضع لقيود التوارد التي يفرضها المحمول على موضوعاته، ولا يحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية، ولا يدخل في حيز المؤشر للقوة الإنجازية، وإنما يحمل وظيفة تداولية.(المتوكل،1985).

وبعد نقله يمين البنية الحملية صارت بنية التركيب (زيدٌ قام غلام) غير أن هذه البنية لاحنة، إذ لا ترابط بين عناصرها، لذلك لا بد من أن يترك العنصر المفكك أثرًا ضميريًا مكانه، وهذا ما تؤيده مقولات النظرية المعجمية الوظيفية، وهو ضمير الغائب، ولا يصح ضمير المتكلم أو المخاطب، نحو (زيد قام غلامك، أو غلامي)؛ لأن هذه الضمائر غير متوافقة في المعنى من حيث الإحالة على العنصر المفكك (زيد)، إذ توحي البنية الحملية التي تلي (زيد)،

عندما تكون فضلة المركب الإضافي ضمير المتكلم أو المخاطب، بأنها بنية استفهامية، وأن العنصر المفكك يشغل موقع المنادى وليس المبتدأ، ومن ثمّ تكون بنيتها العميقة (يا زيد، أقام غلامك أو غلامي؟)، ويكون (زيد) عنصرًا مستقلًا، يشكل جملة ندائية، يصح أن تستقل بنفسها، ويصح سؤاله؛ أي يكون (زيد) مخاطَبًا، ينتظر منه السائل جوابًا، أما إن كانت فضلة المركب الإضافي ضميرَ غائبٍ، فلا يصح التركيب (يا زيد، أقام غلامه)؛ لأنه لا يصح السؤال، ولذا لا يصلح العنصر المفكك للنداء، لكن إن كانت فضلة المضاف ضميرَ غائبٍ، فعندئذٍ يكون أسلوب التركيب خبريًا، وتصلح البنية الحملية للفعل أن تكون خبرًا للمبتدأ، ومن ثَمَّ يحصل التماسك لهذا التركيب وانسجامه.

ومن هذه التراكيب أيضًا، تركيب **(الرغيف أكلته)**، والبنية العميقة لهذا التركيب هي (أكلتُ الرغيف)، إذ تمثل بنية توليدية جاءت عناصرها على الأصل الذي تمثله بنية الجملة الفعلية التوليدية دون تحويل، كونها حافظت على نمطية الرتبة الأصلية للجملة الفعلية (ف فا مف)، غير أنها قد ترد بصور تحويلية مختلفة متداولة، منها:

1. الرغيفَ أكلتُ
2. الرغيفَ أكلته
3. الرغيفُ أكلته
4. أكلته الرغيفُ

عدّ النحاة القدامى هذه الجمل بنى متباينة اشتقاقيًا وتمثيليًا، فهي تمثل بنى التقديم، والاشتغال، والابتداء، مع أنّ الدلالة العامة لهذه الجمل جميعها واحدة، وهو أكل الرغيف، فلفظة (الرغيف) تمثل بؤرة الحدث، وقد اختلف إعراب البؤرة (الرغيف) بحسب العامل المؤثر فيها، ففي ج(1) مفعول به، وعامله الفعل بعده، وفي ج(2) مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، حسب رأي جمهور النحاة، وفي ج(3) مبتدأ عامله معنوي (الابتداء)، حسب رأي البصريين، وج(4) تحتمل أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ مؤخرًا خبره الجملة الفعلية المتقدمة، أو بدلًا، عند من أجاز إبدال الظاهر من المضمر.

والتحويل في ج(1) يحكمه قيد المراقبة المتمثل بالفتحة وفق مبدأ الربط الإحالي والعناصر الفارغة، ولا بد عند نقل العنصر (الرغيف) إلى مكان البؤرة أن يترك أثرًا، وتمثّل هذا الأثر بالفراغ (Ø)، غير أنه مرتبط بالبؤرة (رغيف) التي ورثت إعرابه، لذا يجب أن يرث العنصر المبأر (رغيف) خصائصَ الأثرِ الفارغِ الوظيفيةَ المتمثلة بالإعراب؛ لأن العنصر المبأر (الرغيف) هنا يراقب مكان المفعول،(الفهري،1986)، ولو جاء مرفوعًا لكانت الجملة لاحنة. وكذلك ج(2) يحكمها قيد المراقبة المتمثل بالفتحة وفق مبدأ الربط الإحالي، فعندما نقل (الرغيف) إلى مكان البؤرة ترك أثرًا ضميريًا وورث إعرابه، حسب الفهري.

أما ج(3) فهي محولة عن بنية توليدية أصلها (أكلت الرغيف)، غير أنّ نقْل (مف) (الرغيف) إلى يمين البنية الحملية؛ أي إلى الربض الأيمن، جاء وفق مقولة التفكيك، وليس التبئير كما في ج(1و2)، تاركًا أثرًا ضميريًا مكانه، غير أنه لم يرث إعرابه، لذلك جاء بالرفع، وهذا ما يميز التفكيك عن التبئير.

أما ج(4) فلا تختلف أحكامها عن ج(3)، إلا أن التفكيك جاء إلى يسار البنية الحملية، حسب الفهري، ويتبدّى لي أنها جملتان، إحداهما فعلية، والأخرى اسمية، فالأولى جملة إخبار، تحتمل أن تكون جوابًا لسؤال (هل أكلت الرغيف؟)، فقال المخاطَب: أكلته، والثانية توحي بالاستنكار والاستغراب من شخص آخر لا يتوقع أكل الرغيف كاملًا، وأصلها (آلرغيف أكلته؟)، إلا أن همزة الاستفهام حذفت جريًا على عادة العرب في حذفها؛ لأن السياق دال عليها، ثم حذفت الجملة الفعلية الثانية (أكلته) لدلالة الأولى عليها، واستغناء بها، فظهرت في البنية السطحية بعد الحذف (أكلته الرغيف)، والأصل أن توضع فاصلة بينهما (أكلته، الرغيف)، أما الكلام المنطوق فيفصح عنهما النبر والتنغيم.

ومن الملاحظ أنه لا يشترط في التفكيك تقييد المسافة بين البؤرة والعائد، ولا التوافق الإعرابي، وذكر الفهري أن المقاربة بين العنصر المفكك والعائد مقاربة قاعدية لا تحويلية؛ لأنه يرى أن العنصر المفكك يولد في المكون القاعدي خارج إسقاط الجملة، وتقوم قاعدة خطابية بالربط بينهما. وفي كلامه نظر.

ويبدو أن نصب الاسم المشغول عنه كما في ج(2)، أو رفعه كما في ج(3)، أمر يتعلق بالوضع التخابري بين المتكلم والمخاطَب أو المتلقي، فالمعنى الذي يقصده المتكلم مسألة مراعاة في رفع الاسم أو نصبه، وقد ذكر سيبويه أنه إذا بني الفعل على الاسم، ولزمته الهاء يرفع الاسم على الابتداء، أما إذا بني الاسم على الفعل فينصب الاسم (سيبويه،1988)، فالرفع أو النصب إذًا مرتبط بغرض المتكلم وقصده، فإن لم يحدد غرضه فالرفع والنصب سيان. (حسن، د.ت).

والرفع أجود كما ذكر سيبويه (سيبويه،1988)؛ لأن حمل الكلام على غير إضمار، مع صحة المعنى، أولى من حمله على الإضمار.(الأندلسي،1420ه)، بل هو الأصل، والنصب انزياح يحقق معنى في ذهن المتكلم يجذب انتباه المتلقي أو المتلقين؛ لتوكيد هذه اللفظة، وبيان أهميتها في التركيب اللغوي (الحموز،2008)، وفيه تأكيد للمعنى، والعنصر المفكك (المبتدأ) الذي يتصدر الجملة يكون محط الأنظار، فتهيأ له النفوس، وتتنبه له العقول، وتترقب الفائدة المعقودة على خبره.(اشتيه،2012).

- **تراكيب الخبر الفعلية ذات الضمير المستتر**

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ} (سورة الرعد، آية 26). تباينت آراء النحاة في تصنيف مثل هذه الجمل، فعدّها البصريون جملة اسمية، وعدّها الكوفيون ومن تبعهم من المستشرقين والمحدثين(برجشتراس،1994) و(الجواري،1974) و(المخزومي،1986) جملة فعلية؛ لأنهم يعتمدون نوع المسند في تحديد الجملة، فإن كان اسمًا فهي اسمية، وإن كان فعلًا فهي فعلية. وهنا نعتمد رأي البصريين في تحليل مثل هذه التراكيب؛ لأن هذه التراكيب تشكل جملة مركبة، فحسب أصولهم لا يجوز تقدم الفاعل على فعله، فإن تقدم صار مبتدأ، ونوي ضمير بعد الفعل، وفكرة الضمير المستتر هي من اختراع النحاة.(حميدة،1997).

يرى (برجشتراسر) أنه لا فرق بين (جاء زيد) و(زيد جاء) في المعنى، وإنما الفرق بينهما يكمن في أنك في الأولى أردت أن تخبر عن مجيء زيد إخبارًا محضًا، وهي العبارة المألوفة، والمراد في الثانية تنبيه السامع إلى أن الذي جاء هو زيد لا غيره.(برجشتراسر،1994).

غير أن التحليل النحوي لمثل هذه التراكيب يحتم تقدير الضمير المستتر، وليست بهذه البساطة التي يراها الكوفيون ومن تبعهم، فلو فُرّغ الفعل في نحو (زيد حضر) من ذكر ضمير يعود للاسم المتقدم؛ لصحّ أن نقول: (الزيدان حضر)، و(الزيدون حضر)، ولما لم يصح ذلك وجب أن يقولوا: (الزيدان حضرا)، و(الزيدون حضروا)، فعلم أن زيدًا رفع بالابتداء، والضمير (الألف) و(الواو) فاعل، لذا لا بد من تقدير الضمير من الناحية الدلالية بعد فعل الأمر، نحو: خذ، وإلا كان الفعل حدثًا بلا محدِث، وكذلك تقدير هذا الضمير يحتمه القياس النحوي، نحو: خذا، وخذوا، وخذي. ولو أخذنا برأي الكوفيين ومن سار في ركبهم، وافترضنا أنه لا وجود للضمير المستتر، "لأصبح من المحال تفسير نشوء علاقة بين جملتين منفصلتين في الأصل، نحو: جاء الرجلُ يسعى، فالبنية المضمرة هنا هي: (جاء الرجل) (يسعى الرجل). وتطبيقًا لمبدأ الإيجاز لم تجد العربية ضرورة دلالية لإعادة ذكر (الرجل)، فأضمرته. ولو لم يكن الضمير المستتر هنا موجودًا في العقل لظلّت الجملتان منفصلتين ولم يؤمن اللبس؛ إذ الأصل في الجمل الانفصال لولا نشوء الارتباط والربط. ومن هنا فإن فكرة تقدير الضمير المستتر هي تصوّر ذكي يُحمد لنحاة العربية".(حميدة،1997).

وقد أشار السهيلي إلى عدم ظهور الضمير مع فعل الواحد وظهوره مع فعل الاثنين والجماعة، بقوله: " الفعل يدل على فاعل مطلق، ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه؛ لأن التثنية والجمع معنى يطرأ على الإفراد، والإفراد هو الأصل، ففعل الواحد مستغنٍ عن ظهور علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلًا، وليس كذلك في التثنية والجمع؛ لأن السامع لا يعلم أنّ الفاعل مثنى ولا مجموع إلا بدليل".(السهيلي،1984).

ويعدّ تقدير الضمير المستتر قرينة معنوية على نشوء الارتباط بين التراكيب اللغوية، فمثلًا في جملة (جاء الرجل يسعى) نجد أن تقدير الضمير المستتر قرينة معنوية عقلية تشير إلى ارتباط جملة الحال (يسعى) بصاحب الحال (الرجل)، ولولا تقدير هذا الضمير لنشأ لَبْس بسبب انفصال الجملتين.(حميدة،1997).

ويمكن في ضوء مقولات نظرية النحو الوظيفي أن ننظر إلى هذا التركيب وأمثاله (جاء الرجل يسعى) من زاويتن، بناء على قصد المتكلم، والوضع التخابري بينه وبين المخاطب، الأولى بعدّها جملة واحدة، وعندئذٍ يكون المحمول فيها مركبًا من: جاء يسعى، فالمحمول الفعلي فيها هو يسعى، والفعل (جاء) يكون مخصصَ جهةٍ بالنسبة للبنية الحملية للفعل يسعى، ويدل على التمام؛ بمعنى أن الفعل الأساسي في الجملة هو (يسعى) وليس (جاء)، والفعل (جاء) مخصص للمحمول وليس محمولًا، قياسًا على تركيب الرابط (كان)، والأخرى أن يكون الفعل (جاء) المحمول الفعلي النووي في الجملة، وأن (الفعل) يسعى يشكل حدًّا معقدًا يمثل حملًا قائمًا بذاته؛ أي أن الموضوع الأول للمحمول الرئيس في الجملة السابقة (جاء)، وهو حدّ معقد يتشكّل من مقيدين: مقيد اسم (الرجل) ويحمل وظيفة منفذ، ومقيد يشكل حملًا قائمًا بذاته، يتكون من محمول فعلي (يسعى) وموضوع فارغ معجميًا يتحقق بواسطة عائد ضميري. (المتوكل، 1993، 1987). علمًا بأن الإطار الحملي هو الذي يحدد السمات الأساسية للمحمول وفق قواعد إدماج المفردات الحدود، وقواعد تحديد مخصص الحمل ومخصصات الحدود، فيتم بذلك بناء بنية حملية تامة التحديد. (المتوكل، 1993).

والخلاصة أن الضمير المستتر لا بد من الاعتراف به وتقديره، فهو يؤدي إلى تماسك التركيب وارتباط بنيته لفظًا ومعنًى؛ لأنه قرينة معنوية تجعل الكلام متماسكًا منسجمًا مترابطًا.

- **تراكيب الخبر في أساليب المدح والذم**

تباينت آراء النحويين قدماء ومحدثين في تحليل هذه الأساليب وإعرابها، فجاء هذا التباين عند القدماء في تحديد نوع الكلمات (نعم، وبئس) أأسماء هي أم أفعال؟ كما أفصح عنه الأنباري في الإنصاف، فذهب البصريون والكسائي إلى أنها أفعال، ورأى الكوفيون عدا الكسائي أنها أسماء، وقد اتكأ كل فريق على حجج نقلية وعقلية (الأنباري،1961)، لكنهم اتفقوا بالإجماع على جمودها، وبنائها على الفتح، ودلالتها الإنشائية.(رضوان، د.ت). وليس من وكد هذه الدراسة مناقشة آراء الفريقين.

ذهب خليل عمايرة(عمايرة،1984) إلى أن تراكيب المدح والذم تراكيب محولة عن جمل توليدية اسمية، وأن كلمات (نعم، وبئس، وحبذا) أدوات تضاف إلى الجملة التوليدية الاسمية، وذكر أن الأصل التوليدي للجمل:

1/أ) نعم القائد خالد ب) خالد نعم القائد

2)/أ) حبذا القائد خالد ب) * خالد حبذا القائد (تعد هذه اللجملة لاحنة لأنه لا يجوز تقديم المخصوص بالمدح بعد دخول (حبذا)

3/أ) بئس المقر النار ب) النار بئس المقر

هي للمجموعة 1، و2، و3 على التوالي: (خالد قائد/ خالد قائد/ النار مقر)، وهي جمل اسمية جاء فيها كل من المبتدأ والخبر طبقًا لأحد أطر الجملة الاسمية التوليدية، لكن دخلها عنصر تحويلي (أل) لغرض في المعنى، وهو التخصيص الذي فيه التعظيم والثناء لجمل المجموعتين 1 و2، والتخصيص الذي فيه التهويل والمبالغة لجملتي المجموعة 3، فتحولت الجملة من إطارها الأصل (اسم معرفة/ مبتدأ + اسم نكرة/خبر) إلى (اسم معرفة / مبتدأ + اسم معرفة /خبر)، فصارت التراكيب على التوالي: خالد القائد، خالد القائد، النار المقر، ثم جرى على الجمل (ب) عدا (2/ب) قبل دخول عنصر (نعم، بئس) تحويل آخر تمثل بالتقديم والتأخير المتوقف على قصد المتكلم واهتمامه بالعنصر المتقدم، ثم لما أراد المتكلم مزيدًا من المدح والثناء والإشادة بالمتحدث عنه أدخل عنصرًا تحويليًا جديدًا تمثل بالأداة (نعم) أو(حبذا)، ولما أراد المبالغة في الذم أدخل (بئس)، وكل كلمة قائمة بذاتها لها دور في المعنى، وليس لها أثر في المبنى، وإنما هي عناصر تحويل بالزيادة.

أما جملة (خالد نعمّا هو) فأصلها التوليدي (خالد خالد)، وهي جملة يحسن السكوت عليها، ثم دخل عنصر تحويلي يفيد معنى التعظيم وهو (نعمّا) وهي أداة برأسها ليست مأخوذة أو مشتقة من غيرها، فصار التركيب (خالد نعمّا خالد)، ثم استبدل الضمير بالاسم ليعود المضمر على الظاهر، فصار التركيب الجديد (خالد نعما هو).

وهذا التحليل يستبعد أن يكون التركيب (نعم أو بئس ومرفوعهما) جملة فعلية واقعة خبرًا للمبتدأ، ومن ثَمَّ لا داعي لذكر رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ، والقول برابط العموم المتمثل في فاعل نعم وبئس قول يسوغ لهم ما قرروه بأن هذا التركيب يتكون من جملتين.

ويبدو أن تراكيب المدح والذم بـ(نعم وبئس)، نحو نعم الرجل زيد، أصلها (نعم زيد)، نقل زيد إلى يمين البنية الحملية للفعل (تفكيك إلى اليمين)، وترك مكانه ضميرًا، فصار التركيب (زيد نعم هو)، غير أن هذه البنية خالفت ما نصّ عليه النحاة في اشتراطهم أن يقع بعد نعم وبئس ما يدل لفظه على عموم الجنس الذي يستحق به المدح، فالضمير لا يفيد عمومًا؛ لأنه من أخص المعارف وأعرفها كما ذكر بعض النحاة، لذا لا بد من ذكره ظاهرًا، لا ضميرًا، وصار هذا الظاهر بمنزلة المضمر الذي ينعقد به خبر المبتدأ.(السيرافي،2008).

ويمكن التنبيه إلى أن بعض التراكيب اللغوية الواقعة خبرًا يمكن أن يكون لها خيارات ممكنة في ضوء عنصر (الاستبدال) أحد عناصر النظرية التوليدية التحويلية، وهذه الخيارات لا تمس جميع التراكيب الواقعة خبرًا، لذا يشترط لحصول الاستبدال في التراكيب الإسنادية الاسمية الواقعة خبرًا، أولًا: أن تشتمل على ضمير (متصل أو مستتر)، نحو (الأستاذ علمه غزير)، ثانيًا: أن يكون خبر المبتدأ الثاني اسمًا مشتقًا، نحو (زيد أبوه قائم)، أو وحدة إسنادية فعلية، نحو: (زيدٌ أبوه يقوم)، ولا يجوز الاستبدال إذا كان الرابط اسم إشارة، أو تكرار المبتدأ بلفظه، أو معاد بلفظ آخر، كما في أسلوب المدح والذم، أو كان المبتدأ الثاني عين المبتدأ الأول. كما لا يحدث الاستبدال إن كان خبر المبتدأ الثاني شبه جملة، نحو (زيد أبوه في الدار) أو اسمًا جامدًا، نحو: زيد أبوه عمي. والاستبدالات المحتملة، عند تحقق شروط الاستبدال، كما في جملة (الرجل يده طويلة) هو استبدال المفرد المضاف (يده) بالتركيب الإسنادي الاسمي الواقع خبرًا، نحو (الرجل طويل اليد)، أو أن تحل الوحدة الإسنادية الفعلية محل الوحدة الإسنادية الاسمية، نحو (الرجل طالت يده)، أو أن يُستبدل المفرد العامل به، نحو (الرجل طويلة يده).(الهواوشة، 2012).

أما الاستبدلات الممكنة في التراكيب الإسنادية الفعلية الواقعة خبرًا، فيحددها الفاعل، فإن كان ضميرًا متصلًا أو مستترًا يعود على المبتدأ، فلا يُسمح إلّا باستبدال واحد، يكمن في الاسم المشتق من الفعل المذكور، نحو (الطفل يبكي)، لتصبح بعد الاستبدال (الطفل باكٍ)، وإن كان الفاعل لا يعود على المبتدأ، نحو (زيد يكثر غلطه)، جاز أن يحل اسم عامل عمل فعله محل الفعل، نحو(زيدٌ كثيرٌ غلطُه)، وجاز أيضًا إضافة الاسم الواقع خبرًا إلى فاعله في المعنى نحو (زيد كثيرُ الغلطِ)، كما يجوز أن يتحول التركيب الفعلي الواقع خبرًا إلى تركيب اسمي، نحو (زيد غلطُه كثيرٌ). (الهواوشة، 2012).

والخلاصة أنني لم أتوسع في تحليل التراكيب اللغوية في ضوء فكرة الاستبدال لسببين: الأول: أن فكرة الاستبدال لم تمس جميع التراكيب الواقعة خبرًا، والآخر: أن الاستبدال اقتصر على التركيب الواقع خبرًا دون أن يمس التركيب اللغوي المشتمل على المبتدأ كاملًا. كما أن الانتقال لا يعدّ استبدالًا في النمط الإعرابي، وإنما تغير في الوجه الإعرابي.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى:

- أن النحاة كانوا يتكلفون - أحيانًا - تقدير الرابط حتى تستقيم لهم القواعد، التي قرروها، المتعلقة في التركيب الإسنادي الواقع خبرًا.
- أن بنى الجملة الاسمية التي خبرها تركيب إسناديّ هي بنًى محولة عن أصل يمثل جملة توليدية بسيطة.
- تلجأ اللغة إلى تحويل البنى التوليدية لغرض تتطلبه ظروف المقام وغرض المتكلم.
- أن وجود الروابط في البنى التركيبية الكبرى يسهم في تماسكها بنيويًا ودلاليًا، وهذه الروابط تصطنعها اللغة؛ لإقامة علاقات بين عناصر البنى

اللغوية، ولأمن اللبس من فكرة الانفصال بين التراكيب.

– بعض الأداءات الفصيحة التي خلت من الرابط (الضمير) يمكن حملها، في ضوء تصوّر ظروف الخطاب ومقامه، على أنها بنى استفهامية محولة سوغت مجيء المبتدأ نكرة، مثل قولهم (السمن منوان بدرهم) وأمثالها، غير أن همزة الاستفهام حذفت جريًا على عادة العرب في حذفها.

.

المصادر والمراجع

اشتيه، ح.(2012). أسلوب الاشتغال في النحو العربي، نقد وبناء. *المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها*، (8)، 171.

الأنباري، ك.(1999). *أسرار العربية*. (ط1). بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنباري، (1961). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبدالحميد*. (ط4). القاهرة: دار إحياء التراث العربي.

الأندلسي، م.(1988). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*.(ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأندلسي، م. (1999). *البحر المحيط*. (ط1).بيروت: دار الفكر.

الأنصاري، ج. (19981). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك*. بيروت: المكتبة العصرية.

الأنصاري، ج. (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. (ط6). دمشق: دار الفكر.

أنيس، إ. (1966). *من أسرار اللغة*. (ط3). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

أيوب، ع. (1957). *دراسات نقدية في النحو العربي*. (ط1). القاهرة: مكتبة الأجلو المصرية.

برجشتراسر، ج. (1994). *التطور النحوي للغة العربية*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

البطوش، م. (2022). الرتبة الأصلية لبنية الجملة العربية عند عبد القادر الفاسي الفهري. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 47(2).

البغدادي، ع. (1993). *شرح أبيات مغني اللبيب*. (ط1). بيروت: دار المأمون للتراث.

بو معزة، ر. (2014). *الجملة في القرآن الكريم، صورها وتوجيهها البياني*. (دمشق: دار مؤسسة البيان.

الجرجاني، ع. (1992). *دلائل الإعجاز*. (ط3). القاهرة: مطبعة المدني، جدة: دار المدني.

ابن جني، ع. (1990). *الخصائص*. تح: محمد علي النجار. (ط4). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

الجواري، أ. (2004). *نحو الفعل*. (ط1). المؤسسة العربية للنشر والتوزيع.

حبنكة، ع. (1996). *البلاغة العربية*. (ط1). دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية.

حسن، ع. (د.ت). *النحو الوافي*. (ط3). مصر: دار المعارف.

الحموز، ع. (2008). *انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى*. (ط1). عمان: دار عمار.

حميدة، م. (1997). *نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية*. (ط1). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، لونجان: الشركة المصرية العالمية.

ابن خالويه، ح. (1981). *الحجة في القراءات السبع*. (ط4). بيروت: دار الشروق.

الدسوقي، م. (د.ت). *حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني*. بيروت: المكتبة العصرية.

رضوان، ع. (د.ت). *في النحو العربي، بحث في الجملة في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث*. إربد: مركز الفرقان.

السامرائي، إ. (1966). *الفعل زمانه وأبنيته*. بغداد: مطبعة العاني.

السامرائي، ف. (2022). *معاني النحو*.(ط3). دمشق: دار ابن كثير.

ابن السراج، م. (1999). *الأصول في النحو*. (ط4). بيروت: مؤسسة الرسالة.

السمين الحلبي، ش. (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. دمشق: دار القلم.

السهيلي، ع. (1984). *نتائج الفكر في النحو*. (ط2). القاهرة: دار الاعتصام.

سيبويه، ع. (1988). *الكتاب*. (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، ح. (2008). *شرح كتاب سيبويه*. (ط1). بيروت: دار الكتب.

الشاطبي، إ. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)*. (ط1). مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

أبو صيني، ص. (د.ت). *اللسانيات العربية بين التجديد والتقليد في القرن العشرين. رسالة دكتوراة غير منشورة*.

الطبري، م. (2001). *تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن*. (ط1). القاهرة: دار هجر.

عمايرة، خ. (1984). *في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق*. (ط1). جدة: عالم المعرفة.

ابن عطية، ع. (2001). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
الفهري، ع. (1986). *اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية*. (ط1). الدار البيضاء: دار بوتقال، وبيروت: منشورات عويدات.
القيسي، م. (1405). *مشكل إعراب القرآن*. (ط2). بيروت: مؤسسة الرسالة.
المبرد، م. (1994). *المقتضب*. (ط3). مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
المتوكل، أ. (1987). *من البنية الحملية إلى البنية المكونية*. (ط1). الدار البضاء: دار الثقافة.
المتوكل، أ. (1985). *الوظائف التداولية في اللغة العربية*. (ط1). الدار البضاء: دار الثقافة.
المتوكل، أ. (1993). *الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية*. (د.ط). الرباط: منشورات عكاظ.
المخزومي، م. (1986). *في النحو العربي، نقد وتوجيه*. (ط2). بيروت: *دار الرائد العربي*.
أبو المكارم، علي. (2007). *الجملة الاسمية*. (ط1). القاهرة: مؤسسة المختار.
نحلة، م. (1991). *نظام الجملة في شعر المعلقات*. (ط1). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
النشتري، ح. (1985). *الرابط وأثره في التراكيب في العربية*. المدينة المنورة: منشورات الجامعة الإسلامية.
الهواوشة، ص. (2012). *القيم الدلالية لاستبدال النمط الإعرابي في جملة القصة القرآنية، قصة موسى عليه السلام أنموذجًا. رسالة دكتوراه*، الجامعة الأردنية.

References

Abu Al-Makarim, A. (2007). *The Nominal Sentence*. (1st ed.). Cairo: Al-Mukhtar Foundation.

Abu Sinni, S. (n.d.). *Arabic Linguistics between Renewal and Tradition in the Twentieth Century. Unpublished doctoral thesis*.

Al-Anbari, G. (1961). *Fairness in the Issues of Disagreement between the Basraians and the Kufians, Along with the Book of Fairness from Fairness, by Muhammad Muhyiddin Abdel Hamid*. (4th ed.). Cairo: Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi.

Al-Anbari, G. (1999). *Secrets of Arabic*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Arqam Bin Abi Al-Arqam.

Al-Andalusi, M. (1999). *The Vast Ocean*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Andalusi, M. (1988). *Drinking from the Strike from the Language of the Arabs*. (1st ed.). Cairo: Maktabat Al-Khanji. =

Al-Ansari, J. (1981). *The Clearest Paths to Ibn Malik's Millennial, Along with the Book of the Tools to Realize the Clearest Paths*. Beirut: Al-Maktabah Al-Asriyah.

Al-Ansari, J. (1985). *The Guide of the Clever to the Books of the Ancestral Genealogy*. (6th ed.). Damascus: Dar Al-Fikr. p.585.

Al-Baghdadi, A. (1993). *Explanation of Verses of The Guide of the Clever*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Ma'mun for Heritage.

Al-Dasuqi, M. (n.d.). *Al-Dasuqi's Annotations on Saad al-Din al-Tuftazani's Summary of Meanings, and Al-Saad's Summary is a Commentary on the Abridged Key to Sciences by Jalal al-Din Al-Qazwini*. Beirut: Modern Library.

Al-Fahri, A. (1986). *Linguistics and the Arabic Language, Structural and Semantic Models*. (1st ed.). Casablanca: Dar Botqal, Beirut: Awwadat Publications.

Al-Hamouz, A. (2008). *Shifting of Classical Arabic Tongue and Meaning*. (1st ed.). Amman: Dar Ammar.

Al-Hwāwshh, Ṣ. (2012). *Al-Qayyim al-dalālīyah lāstbdāl al-namaṭ al''rāby fī jumlah al-qiṣṣah al-Qur'ānīyah, qiṣṣat Mūsá 'alayhi al-Salām unamūdhajan. PhD thesis*, Al-Jāmi'ah al-Urdunīyah.

Al-Jawari, A. (2004). *Toward the Verb*. (1st ed.). Arab Publishing and Distribution Foundation.

Al-Jurjani, A. (1992). *Signs of Miraculousness*. (3rd ed.). Cairo: Al-Madani Press, Jeddah: Dar Al-Madani.

Al-Makhzumi, M. (1986). *In Arabic Grammar, Critique and Direction*. (2nd ed.). Beirut: Dar Al-Raed Al-Arabi.

Al-Mubarrad, M. (1994). *Al-Muqtaḍab*. (3rd ed.). Egypt: Supreme Council for Islamic Affairs.

Al-Mutawakkil, A. (1985). *Functional Roles in the Arabic Language*. (1st ed.). Casablanca: Dar Al-Thaqafa.

Al-Mutawakkil, A. (1987). *From Nominal Structure to Componential Structure*. (1st ed.). Casablanca: Dar Al-Thaqafa.

Al-Mutawakkil, A. (1993). *Function and Structure, Functional Approaches to Some Issues of Syntax in the Arabic Language*. Rabat: Akhbar Publications.

Al-Nashtari, H. (1985). *The Link and Its Impact on Structures in Arabic*. Medina: Publications of the Islamic University.

Al-Qaisi, M. (1984). *The Problem of Quranic Parsing*. (2nd ed.). Beirut: Al-Resalah Foundation.

Al-Samarrai, F. (2022). *Meanings of Grammar*. (3rd ed.). Damascus: Ibn Kathir House.

Al-Samarrai, I. (1966). *The Verb: Its Time and Structure*. Baghdad: Al-Ani Press.

Al-Sameen Al-Halabi, S. (n.d.). *The Preserved Pearl in the Sciences of the Hidden Book*. Damascus: Dar Al-Qalam.

Al-Shatibi, I. (2007). *The Beneficial Objectives in Explaining the Sufficient Summary (Explanation of Ibn Malik's Al-Kafiya)*. (1st ed.). Mecca: Institute of Scientific Research and Heritage Revival at Umm Al-Qura University.

Al-Sirafi, H. (2008). *Explanation of Sibawayh's Book*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub.

Al-Suhayli, A. (1984). *The Results of Thought in Arabic Grammar*. (2nd ed.). Cairo: Dar Al-I'tisam.

Al-Tabari, M. (2001). *Tafsir Al-Tabari Jami' Al-Bayan Fi Ta'wil Aayi Al-Qur'an*. (1st ed.). Cairo: Dar Hijr.

Amayreh, K. (1984). *In the Grammar of Language and its Structures, Method and Application*. (1st ed.). Jeddah: World of Knowledge.

Anis, I. (1966). *Secrets of Language*. (3rd ed.). Cairo: Anglo-Egyptian Library.

Ayyoub, A. (1957). *Critical Studies in Arabic Grammar*. (1st ed.). Cairo: Anglo-Egyptian Library.

Btoush, M. (2022). The Original Order of the Arabic Sentence Structure According to Abdul Qadir Al-Fasi Al-Fahri. *Dirarst: Humanities and Social Sciences*, 47(2).

Borghestraser, J. (1994). *The Linguistic Evolution of the Arabic Language*. Cairo: Al-Khanji Library.

Bū Mu‘izzah, R. (2014). *Al-jumlah fī al-Qur’ān al-Karīm, ṣuwaruhā wtwjhhā al-bayānī*. Dimashq : Dār Mu’assasat al-Bayān.

Habnaka, A. (1996). *Arabic Rhetoric*. (1st ed.). Damascus: Dar Al-Qalam, Beirut: Dar Al-Shamiya.

Hassan, A. (n.d.). *Complete Grammar*. (3rd ed.). Egypt: Dar Al-Ma'arif.

Hemida, M. (1997). *System of Connection and Binding in Arabic Sentence Structure*. (1st ed.). Beirut: Lebanon Publishers, London: Egyptian International Company.

Ibn Al-Siraj, M. (1999). *Fundamentals of Grammar*. (4th ed.). Beirut: Al-Resalah Foundation.

Ibn Attiyah, A. (2001). *Al-Muharrar Al-Wajiz Fi Tafsir Al-Kitab Al-Aziz*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah. Vol.2, p.392.

Ibn Jinnī, ‘A. (1990). Al-Khaṣā’iṣ. (th ed.). Baghdād : Dār al-Shu’ūn al-Thaqāfīyah al-‘Āmmah.

Ibn Khalawayh, H. (1981). *The Evidence in the Seven Readings*. (4th ed.). Beirut: Dar Al-Shorouk. =

Nahlah, M. (1991). *Sentence System in the Poetry of the Suspended*. (1st ed.). Alexandria: Dar Al-Marifah Al-Jami'iyah.

Redwan, A. (n.d.). *In Arabic Grammar, A Study on the Sentence in Light of Modern Linguistic Approaches*. Irbid: Al-Furqan Center. p.85.

Sibawayh, A. (1988). *The Book*. (3rd ed.). Cairo: Maktabat Al-Khanji, Cairo.